دراســـــات

تأثير تغير المناخ على الهجرة
تشـــــاد أنمـــوذجًـــا

بقلـــــم
الباحثـــة حـــوراء يحيـــى الساعـــدي
جامعة سكاريا- كلية العلوم الاجتماعية
تركيـــا

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

يمثّل تغيّر المناخ أحد أكبر التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، إذ لم تعد آثاره مقتصرة على البيئة فحسب، بل امتدّت لتؤثر على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار البشري. فارتفاع درجات الحرارة، وتزايد موجات الجفاف، وازدياد شدة العواصف والفيضانات، وتدهور الموارد الطبيعية، كلها عوامل تُحدث تحولات عميقة في أماكن العيش وسبل كسب الرزق. وفي هذا السياق، تبرز الهجرة المرتبطة بالمناخ كظاهرة متنامية، إذ يُجبر ملايين الأشخاص حول العالم على الانتقال داخليًا أو عبر الحدود بحثًا عن الأمان والموارد وفرص الحياة.

ولا تُعدّ الهجرة المناخية مجرد حركة بشرية عشوائية، بل هي نتيجة تفاعل معقّد بين العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية. ومع استمرار تفاقم آثار تغيّر المناخ، يتزايد الاهتمام العالمي بفهم هذه الظاهرة، وتقدير حجمها، ووضع سياسات قادرة على التخفيف من آثارها وحماية الفئات الأكثر هشاشة. وهكذا، أصبح الربط بين تغيّر المناخ والهجرة ضرورة لفهم التحديات المستقبلية وإيجاد حلول مستدامة تضمن الأمن البشري والتنمية الشاملة.

يمثل تغير المناخ والهجرة قضية معقدة، حيث تؤدي الاثار المناخية المتطرفة الى تهجير ملايين الأشخاص داخليا وخارجيا. هذا النوع من الهجرة الذي يُعرف بـ"الهجرة المناخية" لا يحدث نتيجة عامل واحد فقط، بل تتفاعل فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحديد قرارات الأفراد في التنقل. ان عوامل تغير المناخ مثل الظواهر الجوية المتطرفة والجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر تؤدي إلى الهجرة القسرية أو الاختيارية بسبب تدمير سبل العيش وجعل المناطق غير صالحة للسكن. وتتأثر القدرة على الهجرة وتوقيتها بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، في حين يواجه "المهاجرون المناخيون" تحديات قانونية حيث لا يعترف بهم عادةً كلاجئين. وتُعدّ تشاد نموذجًا بارزًا لفهم العلاقة المعقدة بين التغيرات المناخية وأنماط الهجرة، نتيجة موقعها الجغرافي الحساس واعتماد سكانها الكبير على الموارد الطبيعية. كما تمثل تشاد حالة نموذجية لفهم العلاقة بين تغيّر المناخ والهجرة وهي إحدى القضايا العالمية المتصاعدة، خصوصًا في المناطق الهشة بيئيًا واقتصاديًا. إذ تعاني الدولة من أزمات بيئية متفاقمة تسببت في تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، كان من أبرز نتائجها النزوح والهجرة الداخلية.

المبحث الأول

مفهوم الهجرة المناخية

أوردت أدبيات الدراسة المتوفرة بشأن التنقل أو الهجرة المدفوعة بعوامل مناخية عدة عبارات ومصطلحات للتعبير عن هذه الظاهرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الهجرة بسبب تغير المناخ، والهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية، والهجرة الايكولوجية أو الهجرة البيئية.... الخ. ويقابل هذا التعدد في التسميات عدم وجود تعريف دقيق جامع ومانع للهجرة المناخية نتيجة صعوبة الفصل بين العوامل المرتبطة بالضغوطات البيئية المؤدية إلى الهجرة، وكذا الخلط الواقع أحيانا بين الهجرة القسرية والطوعية، يضاف إلى ذلك الجدل القائم بين الهجرة المناخية واللجوء المناخي. أدت كل هذه العوامل إلى عدم وجود تعريف متفق ومعتمد عليه من قبل الباحثين والمختصين في شؤون الهجرة والمناخ. ذهب أبو دوح إلى أن اللاجئين البيئيين هم الأشخاص الذين لم يعودوا قادرين على الحياة وكسب العيش الامن في مناطقهم، بسبب المشكلات البيئية، مثل الجفاف، أو تآكل التربة والتصحر وإزالة الغابات، وارتفاع مستوى البحر، وغيرها من المشكلات البيئية والتغير المناخي، ومن ثم يشعر هؤلاء الأشخاص أنه لا بديل أمامهم سوى البحث عن ملاذ في مكان آخر، سواء أكان داخل وطنهم أو خارجه. ويرى جانب من الفقه أن اصطلاح " اللاجئ البيئي أو المناخي" ليس له أساس قانوني، داعيا إلى استخدام عبارات مثل" المهاجرين المتأثرين بالمناخ" أو الانتقال في سياق تغير المناخ ويذهب جانب آخر من الفقه إلى أبعد من ذلك، إذ اعتبر أن الهجرة المستحدثة مناخيا مسألة سياسية بالدرجة الأولى أكثر من كونها قضية بيئية.

واعتبر فريق ثالث من الفقه أن الامتناع عن استخدام اصطلاح اللاجئ المناخي، ونفي كون التغير المناخي شكل من أشكال الاضطهاد من شأنه تجريد هؤلاء المهاجرين عن طابعهم السياسي[1]."

ومن هذا التعريف يتضح لنا إن كل شخص يضطر لأسباب بيئية أو مناخية بمغادرة مكان عيشه المعتاد هو لاجئ بيئي، أساسي للاجئ، حيث يضعنا أمام إشكالين أساسيين يتعلق والواضح أن هذا التعريف يعتمد على معيار الاضطهاد كمحددالاشكال الأول بصعوبة تحديد ما إذا كان المهاجر قد أجبر فعلا على ترك مكان عيشه بفعل الظروف البيئية والمناخية المتطرفة، أما الاشكال الثاني فيتعلق بمدى امكانية اعتبار هذه الظروف كضرب من ضروب الاضطهاد المبررة للجوء كصفة قانونية.

---

[1] أحمد، أبو ذر هارون محمد. ظاهرة الهجرة في سياق التغير المناخي. مجلة شؤون استراتيجية، الرباط، المغرب، العدد 1، مارس 2024, ص 217.

المطلب الاول

العلاقة بين الهجرة والمناخ

في الواقع، إن العلاقة بين الهجرة والمناخ ضاربة في عمق التاريخ، بحيث عرف الانسان أشكالا عديدة عبر أزمنة مختلفة من التنقل نتيجة العوامل البيئية والمناخية، إلا أن الجديد في هذا الصدد هو تزايد ظاهرة الهجرة المناخية في الوقت الراهن، وما يترتب عن ذلك من ضرورة تجديد الترسانة القانونية على المستوى الدولي للتعامل معها، وتوفير الحماية اللازمة لهذه الفئة من المهاجرين. وعليه تطرح الهجرة المناخية أكثر من إشكالية، تتعلق أهمها بتحديد مدلولها وإزالة اللبس والغموض الذي يكتنفها تفاديا للتداخل بينها وبين اصطلاحات متقاربة كاللجوء المناخي، ونوعية القواعد القانونية التي يمكن أن تتطبق على المهاجرين المناخيين في ظل غياب إشارة واضحة بهذا الشأن في الانظمة القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء والمناخ.

عادة ما كانت العلاقة التي تربط بين التغيرات المناخية بالهجرة البشرية مفقودة إلى أن رجح العديد من الخبراء في العقود الأخيرة أن الظروف المناخية التي تسبب في حدوث القلاقل والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية هي المسئولة عن هجرة ونزوح السكان إلا أن الأدلة العلمية لم تكن كافية لدعم هذه الادعاءات ومن خلال دراسة نشرت في مجلة غلوبال إنفاير منتنال تشينج المعنية بالبيئة العالمية، وأشرف عليها باحثون من المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية بالنمسا، وكلية التنمية الدولية بالإمارات العربية المتحدة، وجامعة "آيست أنغليا" البريطانية، إضافة إلى باحثين في جامعة شنغهاي، تم التوصل إلى نتائج تدعم هذه الرؤية. هدفت الدراسة إلى العثور على روابط عارضة أو طارئة بين التغيرات المناخية. وبين الهجرة وطبيعة تلك الروابط. ووجد الباحثون أنه وفي ظروف معينة تؤدي التغيرات المناخية إلى ازدياد الهجرة، ولكن بشكل غير مباشر، بسبب حدوث النزاعات الناجمة عن تلك التغيرات. وأضافوا أن التغيرات المناخية لعبت دوراً ملموساً في النزوح بين أعوام 2011 و 2015 بسبب حدوث جفاف شديد ارتبط باندلاع نزاعات حادة. وترجح الدكتورة رايا متاراك الباحثة في جامعة "آيست أنغليا" البريطانية وفي الإمارات العربية، إن تأثير التغيرات المناخية على ظهور النزاعات مهم، خصوصا في منطقة غرب آسيا، والتي تشمل المشرق العربي في الفترة 2010 - 2012، عندما حدثت تطورات ما يسمى الربيع العربي. وهذا يفترض أن العلاقة بين تلك التغيرات والهجرة واللجوء محددة بتلك الفترة، كما حدثت ثورات الربيع العربي في تونس وليبيا واليمن وسوريا، وأدت إلى حروب أهلية في الدول الثلاث الأخيرة. وفي سوريا، أدى الجفاف وشحة المياه الناجمان عن التغيرات المناخية إلى تكرار فقدان المحاصيل الزراعية ونزوح سكان الأرياف نحو المدن، ما قاد إلى تكدس السكان وازدياد البطالة ثم إلى القلاقل والاضطرابات وأخيرا الحرب الأهلية. وحصل نفس الأمر في أفريقيا جنوب الصحراء في نفس تلك الفترة[2]." وهذا يعني إن تغيّر المناخ يشكّل أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية في القرن الحادي والعشرين. فمع ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد موجات الجفاف، وتكرار الكوارث الطبيعية، تتأثر النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء.

[2] حسن، خالد السيد د. التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2021، ص 117-118.

ومن بين أبرز مظاهر هذا التأثير بروز الهجرة المناخية، وهي حركة الأفراد أو الجماعات من مناطقهم الأصلية بسبب عوامل بيئية تجعل استمرار الحياة فيها صعبًا أو غير ممكن.

المطلب الثاني

التحديات القانونية والسياسية

تتمثل التحديات القانونية والسياسية للهجرة المناخية في غياب إطار قانوني دولي واضح وموحّد لحماية المهاجرين وعدم الاعتراف بهم كلاجئين، مما يتركهم في وضع قانوني هش. وتبرز تحديات سياسية في صعوبة التوصل إلى اتفاقيات دولية، وضعف الالتزام السياسي بالاستجابة الفعالة لظاهرة الهجرة، ومع غياب التعريف القانوني الموحّد وفشل الاتفاق حول اللاجئين المناخيين فقد تم ترك المهاجرين المناخيين دون حماية قانونية خاصة معترف بها دوليا وهذا الوضع القانوني يجعلهم غير قادرين على الاستفادة الكاملة من الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان في كثير من الأحيان. كما قد يؤدي النزوح الجماعي إلى تفاقم عدم الاستقرار والصراعات في المناطق المتضررة، مما يطرح تحديات أمنية جديدة مما يعيق إيجاد حلول سياسية فعالة. وقد أدى نقص التعاون الدولي الى عدم وجود نهج منسق بين الحكومات الوطنية لضمان الحماية الكافية للمدنيين المتضررين من النزاعات التي تزيدها التغيرات المناخية. فما زال المجتمع الدولي يواجه صعوبة في وضع إطار قانوني واضح لحماية اللاجئين المناخيين، إذ لا يعترف القانون الدولي بهم كفئة مستقلة مثل اللاجئين السياسيين. ومع ذلك، تتزايد الدعوات لتعديل الاتفاقيات الدولية أو إنشاء آليات حماية جديدة تأخذ بالاعتبار ازدياد نسب النزوح المرتبط بالمناخ. "ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة أثر التغير المناخي على الهجرة في البلدان النامية، ففي أقل البلدان نموا غالبا ما يكون هناك نقص في الموارد التي تساعد في التكيف مع العواقب المترتبة على النزوح البشري الذي يكون مصاحباً لتغير المناخ أو إدارة مثل هذه العواقب. إضافةً إلى ذلك، يحدث تغير المناخ في سياق عالمي يتسم بالتباين الكبير داخل البلدان وبين بعضها وبعض. فهو يؤثر بشكل متفاوت على قطاعات السكان المتضررة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعمل على تفاقم حالات الضعف المتعلقة بنوع الجنس أو العرق أو الصحة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وقد يكون له انعكاسات خطيرة على حقوق المرأة والفتيات والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية ورفاه تلك الفئات وقد يتحول كذلك التغير المناخي وعواقبه إلى صراعات على الموارد، وهو ما يؤدي بدوره إلى النزوح والهجرة. كما يثير كذلك مخاوف تتعلق بالأمن الانساني تجاه النازحين ومن قد يواجهون أشكالا جديدة من الضعف، بما في ذلك التمييز أو انتهاك حقوق الانسان أو المخاطر المتعلقة بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والمقيمين في المجتمعات التي تستقبل مثل هؤلاء. وتتأثر النساء والفتيات بمثل هذه المخاطر، لا سيما إذا ما تعلق الأمر بالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغالبا ما يتم تسليط الضوء فقط على العواقب الفورية المترتبة على الكوارث التي تحدث فجأة مثل: والعمل القسري الفيضانات، أو الأعاصير أو العواصف الشديدة. ومع ذلك، تظهر أزمة صامتة

على المدى الطويل ناتجة عن التدهور البيئي التدريجي البطيء من شأنها أن تؤثر أيضا على العديد من الأشخاص[3]

المبحث الثاني

السياق المناخي والبيئي في تشاد

تُعدّ بحيرة تشاد واحدة من أكبر البحيرات في إفريقيا، وتمتاز بكونها ذات حوض مائي مُغلَق لا يرتبط بأيّ من البحار. تتقاسم مواردها المائية عدة دول إفريقية، منها تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون. وقد شهد حوض البحيرة تغيُّرات ملحوظة في مساحته نتيجة لتأثير عوامل جغرافية ومناخية متعددة، مما أدّى إلى تقلص مساحته بشكل ملحوظ فقد واجهت تشاد تحديات بيئية شديدة نتيجة تغيّر المناخ، من أبرزها تقلّص بحيرة تشاد بشكل كبير خلال العقود الماضية، ما أثّر على ملايين السكان الذين يعتمدون عليها للزراعة والصيد والرعي وتقلّص الأراضي الصالحة للزراعة بسبب الجفاف بالإضافة الى التصحر الحاصل بفعل ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه، هذه الظواهر جعلت من تشاد واحدة من الدول الأكثر هشاشة أمام آثار تغيّر المناخ ومع تدهور الموارد الطبيعية حيث يعتمد جزء كبير من سكان تشاد على الزراعة التقليدية وتربية المواشي كمصدر أساسي للدخل أصبحت المحاصيل الزراعية أكثر عرضة للفشل وتراجع قطعان المواشي بسبب نقص المياه والمراعي والمنافسة على الموارد بين المزارعين والرُعاة أكثر حدة، ما يؤدي أحيانًا إلى نزاعات محلية، ومن الطبيعي ونتيجة لهذه التغيرات، أصبحت الهجرة وسيلة تلجأ إليها الأسر بحثًا عن فرص أفضل. "ان مخاطر اختفاء بحيرة تشاد على المنطقة والعالم ستكون كبيرة، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى مجاعة في المنطقة، لعدم قدرة السكان على توفير مياه الشرب لهم ولمواشيهم وري مزروعاتهم، وفقدانهم لأمنهم الغذائي. بل وتمثل خطرًا حقيقيًا على الاستقرار والسلام فى تلك المنطقة، ما سيؤثر على الأمن الإقليمي، فحينها ستتضاعف الجريمة والعنف بين المجتمعات المحلية على الموارد الشحيحة، ما يؤدي إلى تصاعد حدة الصراعات المسلحة، الأمر الذي قد يتحول لاحقًا إلى حرب أهلية تمتد تداعياتها لتطال الاستقرار الداخلي. علاوة على أن تأثير التغير المناخي لبحيرة تشاد قد يتسبب في تفاقم عدم الاستقرار فضلًا عن تنامي الاضطرابات الاجتماعية وغياب قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول ونشوب مزيدٍ من الصراعات التي قد تمتد إلى سقوط بعض الدول وانهيارها ومن هنا قد يمثل التغير المناخي تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات. ومن المتوقع أن تجتذب بحيرة تشاد المزيد من التنظيمات الإرهابية، وتفتح المجال لها أمام مزيدٍ من التمكن والنفوذ، خاصة في ظل حالة انعدام الاستقرار وتصاعد معدلات الفقر وهنا ستجند الجماعات الإرهابية آلافًا من المعدمين واليائسين، وستنفق الكثير من الأموال على ميزانيات الدفاع بدل التنمية، ما يهدد الأمن الإقليمي للدول، كما يؤدي جفاف البحيرة إلى الهجرة السكانية بين دول الجوار المحيطة للبحيرة، وهذا يهدد ويؤثر على الأمن القومي لتلك البلدان لو لم تقوم الجهات المعنية بدعم مشروع إحياء بحيرة تشاد. وأيضًا ستدخل دول المنطقة في نزاع لإعادة رسم الحدود على أنقاض "البحيرة المنقرضة" ما قد يعمق مأساة هذه المنطقة التي ستتغير تركيبتها

---

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة.

االبشرية بفعل النزوح والهجرة ما سيؤدي بالتبعية إلى تغير خريطة الموارد الاقتصادية ومن ثم اندلاع المزيد من لصراعات في المستقبل القريب حول الموارد الطبيعية، لذا تحاول الجماعات الإرهـابـية أن تكون فاعلًا رئيسًا في الصراعات المستقبلية حول الموارد الاقتصادية. كما ستتضرر أوروبا من اختفاء بحيرة تشاد لأن ملايين الناس الذين فقدوا مصادر عيشهم سيحاولون الهجرة إلى القارة العجوز بحثًا عن من وسائل العيش. فإذا كان إنقاذ بحيرة تشاد يكلف العالم اليوم مليارات الدولارات، فإن الأزمات الأمنية والإنسانية التي ستنتج عن اختفاء بحيرة تشاد، لن تقدَّر بثمن وسوف تضر بدول العالم[4]."

[4] كمال، د. غادة. تداعيات تغير المناخ في بحيرة تشاد على الأمن الأفريقي (دراسة). يناير 17، 2023.

المطلب الاول

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المناخية في تشاد

تترك الهجرة المناخية آثارًا عميقة على حياة الناس والمجتمعات، خاصةً إذا كانت الهجرة قسرية أو فجائية، تؤدي إلى تفريق العائلات وتغيير نمط الحياة التقليدي، ما يخلق صعوبات في الاندماج بالمجتمعات الجديدة. كما ان تدفّق المهاجرين إلى المناطق الأكثر استقرارًا يمكن أن يضغط على الخدمات الأساسية كالمياه والصحة والتعليم. وكذلك تترك الهجرة آثارا اقتصادية فرغم أن بعض المهاجرين يجدون فرص عمل جديدة، إلا أن كثيرين يعانون البطالة أو العمل في ظروف غير آمنة، إضافة إلى فقدانهم أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية ".تتعدد أوجه أثر التغير المناخي على الهجرة. فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتا النهر وغيرها من المناطق المنخفضة في العالم المكتظة بالسكان، وقد تسبب حتى الان في النزوح والتنقل الداخلي في بعض البلدان. وقد يؤدي كذلك ارتفاع مستويات مياه البحار إلى تآكل الأراضي بدرجة كبيرة في بعض الدول الجزرية الصغيرة. هذا ويصاحب تغير المناخ أيضا الجفاف والتصحر، مما يؤثر على سبل كسب العيش للعائلات، لا سيما الخاصة بمزارعي الكفاف. وأخيرا قد يساهم التغير المناخي في زيادة معدل تكرار الأحداث المناخية السيئة والكوارث جدير بالذكر أن تغير المناخ يؤثر على أنماط التنقل بطرق شتى. فمن الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير والعواصف والفيضانات المحتمل أن يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكن وتؤدي إلى النزوح الدائم للسكان. وعلى النقيض، قد يؤدي الجفاف في البداية إلى الهجرة الدورية أو المؤقتة لتتمكن العائلات بذلك من تنويع مصادر الدخل. ومن المحتمل أن ينتقل معظم هؤلاء النازحين لمسافات قصيرة ثم يعودون متى تسمح لهم الظروف بذلك. ورغم ذلك، هناك بعض الحالات التي قد يمهد فيها النزوح الداخلي القصير المدى الطريق للتحركات الدولية الطويلة المدى ويساهم فيها. ومن المحتمل أن تؤدي مثل هذه التحركات إلى زيادة ظاهرة التوسع الحضري والتحديات المصاحبة لها [5]".

"ويرى آدم لاجي"، وهو مقيم في فرنسا ومن أصول تشادية، أن الأوضاع في تشاد تزداد صعوبة بسبب تقلبات المناخ، في موسم الزراعة، قد تأتي كميات كبيرة من المياه فجأة فتدمّر المحاصيل بالكامل، ما يترك المزارعين بلا مصدر رزق، ومع حلول موسم الخريف، تتكرر هذه الكارثة كل عام، فيفقد الناس كل ما زرعوه ويضيف آدم أن هناك أيضًا مشكلة أخرى تواجه المجتمعات الرعوية، "إذ تقوم الماشية في كثير من الأحيان بأكل المحاصيل الزراعية، مما يؤدي إلى خسائر إضافية للمزارعين، ويؤكد أن المزارعين في المنطقة لا يملكون سوى فرصة واحدة للزراعة سنويًا، وإذا فشلت، فلن يكون لديهم أي دخل أو وسيلة للعيش"، ولهذا، يضطر الكثيرون إلى البحث عن أعمال أخرى، بينما يغادر عدد كبير من الشباب إلى ليبيا بحثًا عن فرص، بحسب آدم. ويؤكد آدم أنه

[5] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة.

هاجر مثل كثير من الشباب بسبب هذه المشكلة ويقول "نحن مجتمع يعتمد على الزراعة والرعي، ولا نملك مهنًا أخرى، حتى أبسط أشكال العلاج لا تتوفر بسهولة في المنطقة حياتنا مرتبطة بالزراعة، والمشاكل السنوية التي تواجه المحاصيل أجبرت الكثير من الشباب على مغادرة البلاد، وأنا واحد منهم، ومثلنا آلاف الشباب غادروا تشاد بحثًا عن فرص أفضل" [6].

[6] عبد الفتاح، أميرة. التغيرات المناخية تضاف إلى البطالة كأسباب للهجرة في تشاد. 16 نوفمبر 2025.

المطلب الثاني

تدهور الأمن الغذائي

يعتبر تدهور الامن الغذائي في تشاد من أبرز الآثار الرئيسية على الأمن بصورة عامة حيث نسبة الفقر مرتفعة جدا، وكثير من الأسر لا تملك القدرة على شراء الغذاء الكافي خصوصا مع ارتفاع الأسعار وتراجع الايرادات من بعض القطاعات مثل النفطوتأثيره على الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على دعم الأمان الغذائي، كما ان تكاليف النقل مرتفعة مما يزيد من صعوبة توزيع الغذاء في المناطق النائية.

يعرف الأشخاص العالمون بطبيعة المناطق الريفية في تشاد أن من الصعب الحصول على المواد الغذائية خلال الشهور العجاف، وأن ذلك يؤثر بوجه عام على عدد كبير من العائلات في الفترة بين حزيران وأيلول. ويؤدي استنفاد احتياطياتهم إلى نقص في الأغذية، لاسيما بالنسبة للأطفال. وشدد مولينغر نغوندو، وهو استشاري لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، على أنه في الماضي لم يكن لدى الناس تقريبا أي شيء للأكل بين تموز وآب. لكن الوضع تبدل، حيث لا تزودهم الأراضي التي يزرعونها الآن بالغذاء طوال السنة فحسب، بل أيضا بالمال من بيع منتجاتهم الزراعية. وفي هذه المنطقة على وجه الخصوص، التي أصبحت هشة بسبب موجات اللاجئين الهائلة في السنوات الأخيرة، يشير مولينغر نغوندو إلى أن إحدى أهم مزايا هذا المشروع انتقاله من نهج تقديم المساعدات الإنسانية خلال مرحلته الأولى إلى نهج يركز على تحسين القدرة على الصمود وتدعيم التنمية من خلال تمويله الإضافي. وقالت ايفلين غويديه، أحد سكان المجتمع المحلي المضيف، إنها باتت تشعر بالفرق، مضيفة: "لم يعد هناك اندفاع في غوري لتخزين الحبوب خلال الشهور العجاف، ولدينا إمدادات وفيرة من الخضروات بأسعار معقولة طوال العام." ويوافقها الرأي ابولينير ناجي، وهو مزارع قطن في غوري، مشيرا الى أننا "نجونا في الفترة الأخيرة من الشهور العجاف. وكان المشتغلون في زراعة الخضروات في السهول المحيطة بالبلدة يزودون السوق بانتظام بالطماطم والكرنب والذرة. فكل شيء متوفر باستثناء المال اللازم لشراء هذه المنتجات الزراعية." ومع ذلك، انخفضت الأسعار أيضاً مع امتلاء أكشاك بيع السلع والمنتجات لتواكب توافر هذه المحاصيل الجديدة. وعن ذلك، قال جيرماين ميديجي، الذي عمل منسقا في مكتب الفاو في غوري لثلاث سنوات، إنه "نتيجة لتوافر بذور هذه الفاكهة والخضروات، فإن أسعار بعض السلع الغذائية، التي كانت مرتفعة خلال الشهور العجاف، بدأت الآن في الهبوط. فكيس الذرة الصفراء كان يتراوح في العادة بين 14500 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية و (15 ألفا نحو 25 دولارا). وفي ظل المنافسة الحالية من منتجات زراعات الخضراوات، أصبح السعر الآن 9 آلاف فرنك (حوالي 15 دولارا) كما يتلقى مشروع الاستجابة الطارئة لأزمات الغذاء والثروة الحيوانية، الذي تنفذه الحكومة التشادية بتمويل قدره 16 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، ذراع مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأكثر فقراً في العالم، المساعدة الفنية من الفاو واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أفاد هذا المشروع ما مجموعه 78221 من الأسر المحلية واللاجئين والسكان العائدين(469326 شخصا"). [7]

---

[7] مجموعة البنك الدولي. الأمن الغذائي في تشاد: نجاح إشراك اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في زراعة

تزداد حالة تدهور الأمن الغذائي في تشاد بسبب الصراعات والصدمات المناخية مثل الفيضانات والجفاف، مما يؤدي إلى تضخم أسعار المواد الغذائية، حيث تواجه تشاد أزمة شديدة في الأمن الغذائي نتيجة الفيضانات التي حدثت في عام 2024 والتي دمرت آلاف الهكتارات من المحاصيل، وتسببت في خسائر في الثروة الحيوانية وألحقت أضرارًا بالبنى التحتية الأساسية، مما أثر على سبل العيش للسكان، اضافة الى الصراعات المتواصلة بين المجتمعات التي أدت إلى تعطيل طرق الإمداد والوصول إلى الأسواق، وخاصة في شرق البلاد. كما أدت تفشي الأزمات إلى تهجير السكان، مما زاد من هشاشتهم واعتمادهم على المساعدات على قلتها. وإن الصدمات الاجتماعية والاقتصادية، والظواهر الجوية القصوى، وآثار جائحة كوفيد19-، والزيادة غير النمطية في أسعار السلع الغذائية الأساسية، والعواقب الوخيمة للحرب الدائرة في أوكرانيا، كلّها عوامل تؤدي إلى تفاقم حالة الأغذية والتغذية. ومن شأن هذه الصدمات المتقاربة والتي تزيد الطين بلّة أن تؤدي إلى المزيد من الاحتياجات الإنسانية المتتالية. "يمكن أن يكون للعنف والصراع تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في مختلف مستويات النظام الغذائي، مما يؤدي إلى الجوع وانعدام الأمن الغذائي. فعلى المستوى المحلي، يمكن أن يؤثر الصراع سلبًا في فرص الدخل والتوظيف، الأمر الذي ينعكس على قدرة الأفراد على توفير الغذاء لأنفسهم ولأسرهم. وعلى نطاق أوسع، يمكن أن يؤثر الصراع في حركة الواردات والصادرات، مما يؤثر بدوره في توافر الغذاء وأسعاره. كما أن تدمير الموارد مثل الأراضي والمعدات ووسائل النقل الجوية والبحرية والبرية يؤثر مباشرة في توفر الغذاء.

تُعدّ تشاد إحدى دول منطقة الساحل التي يشوبها هشاشة أمنية بسبب الصراعات داخل الدول المجاورة وكذلك داخل حدودها. فمنذ عام 2003، تستضيف البلاد عددًا كبيرًا من الأشخاص النازحين، بمن فيهم أكثر من 451 ألف لاجئ من السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا، مما يفاقم أزمة الأمن الغذائي. وتضيف الضغوط البيئية إلى مجموعة من الهشاشات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي ساعدت على زيادة نشاط الجماعات المسلحة غير الحكومية في أنحاء تشاد، ولاسيما في منطقتي البحيرة والشمال، وتُعرَّف هذه الجماعات عمومًا بأنها جماعات تتحدى احتكار الدولة وقدرتها على السيطرة على العنف في جزء أو كامل إقليمها.

ويُسهِم ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي وندرة الموارد في منطقة البحيرة في توفير فرص للتجنيد لهذه الجماعات، إذ تقدم وعودًا بسبل عيش بديلة وحوافز اقتصادية لأولئك الأكثر تضررًا من آثار المناخ وانعدام الأمن الغذائي.

ان التحديات البيئية بما في ذلك الفيضانات والجفاف ونقص المياه والتصحر والتعرية وازالة الغابات يمكن أن تحدث آثارا خطيرة على الأمن الغذائي فآثار الجفاف على سبيل المثال يمكن أن تزيد من الجوع والفقر من خلال تقليصفرص سبل العيش والدخل والانتاج الزراعي وتفرض التحديات البيئية صعوبات خاصة على منطقة حوض بحيرة تشاد، إذ تعتمد معظم الأسر في سبل عيشها على مزيج من الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك، ولا يزال الوضع الرعوي في تشاد يتسم بندرة الموارد الرعوية، مما يؤثر في حركة الرعاة وفي الحالة الصحية للماشية، وبالتاليتكون أسعار الماشية أقل من المعدل في كثير من الأحيان. كما أن التباطؤات والانكماشات

الاقتصادية مثل الأزمة الاقتصاديةفي 2018 وما بعدها، وكذلك جائحة كوفيد19– غير المتوقعة أثرت بشكل غير متناسب على الأمن الغذائي، خصوصًا في NSAGsالدول الهشّة أصلًا.[8]

[8] American University, IOM Chad, Chad Food Security Cluster. Climate Change, Food Security and Migration in Chad: A Complex Nexus. Joint report, P 22.

المطلب الثالث

التداخل بين المناخ والنزاعات (تزايد النشاط الارهابي)

يمثل تغير المناخ أحد أبرز التحديات العالمية، نظرًا لتداعياتها السلبية على جميع الأصعدة وتهديدها الأمن الإنساني. فيما تُعد القارة الأفريقية الأكثر عرضة لتداعيات التغير المناخي وعلاقته بتنامي ظاهرة الارهاب وتحديدا على منطقة بحيرة تشاد. حيث تستغل الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام الوضع المتدهور في المنطقة لاستقطاب الأفراد من خلال توفير سبل عيش بديلة، وتفرض سيطرتها على أجزاء من الأراضي المحيطة بالبحيرة، مما يعزز نشاطها ويسبب المزيد من العنف. كما تعمل الجماعات الإرهابية باستمرار على التكيف مع الظروف وتستغل نقاط الضعف التي تخلقها التغيرات المناخية، مما يجعل المواجهة الأمنية أكثر صعوبة. إن أحد تداعيات الاستنزاف المتسارع للموارد في حوض بحيرة تشاد هو شيوع حالة الفقر وغياب الأمن، وهو ما أدَّى إلى تصاعد نشاط الجماعات الإجرامية والمسلحة في المنطقة، وما صاحبه هذا الظهور من موجات عنف في أكثر من دولة من دول الحوض، ففي ظل معاناة أكثر من 30 مليون شخص على ضفاف البحيرة في الحصول على الطعام والمياه، استطاعت الجماعات المسلحة تجنيد الشباب الضعفاء وتشكيل عصابات إجرامية للحصول على هذا الطعام والموارد الأخرى بقوة السلاح، فانتشرت شبكات الجريمة الواسعة، وكذلك شبكات تهريب وبيع السلاح، وتستغل بعض الجماعات المسلحة مثل جماعة بوكو حرام هشاشة المنطقة ونفاذية الحدود وضعف وجود الدولة في المجتمعات الحدودية، وكذلك زيادة مستويات الفساد بين المسؤولين الحكوميين في صياغة إستراتيجية دعائية تهدف من خلالها إلى تجنيد المزيد من الشباب إلى صفوفها، وإضعاف سلطة الدولة على تلك المناطق، وكسب الدعم بين السكان المحليين، ومن تلك الممارسات التي تقوم بها الجماعات الإجرامية اختطاف الرهائن للمطالبة بفدية مادية، وتهريب المخدرات، وبيع الأسلحة الخفيفة المحمولة، كما يقوم بعضها بعمليات سطو مسلح، وتتعاون الجماعات الإرهابية في المنطقة مع شبكات الجريمة المنظمة لتمويل تلك الأنشطة العنيفة[9]".

ومع تصاعد النزاعات في الساحل الأفريقي باتت بحيرة تشاد في قلب المعارك الضارية بين جيوش المنطقة والتنظيمات الإرهابية على غرار "د1عش- ولاية غرب أفريقيا"، وتنظيم "بوكو حرام" اللذين خاضا اشتباكات عنيفة من أجل السيطرة على مواقع النفوذ فيها. ومنذ أيار 2021 شدد تنظيم "د1عش" قبضته على بحيرة تشاد في جزء شمال شرقي نيجيريا، وذلك بعد مقتل زعيم "بوكو حرام" أبو بكر شيكاو ما يسلط الضوء على معادلة صعبة تواجهها هذه البحيرة من الصعد كافة. وقال المحلل السياسي محمد أوال إن "بحيرة تشاد تواجه مستقبلًا مجهولًا، وعلى رغم أهميتها، إذ توفر مصدراً رئيساً لحياة الملايين، فإنها لا تحظى باهتمام من قبل السلطات المعنية، وتواجه تجاهلًا يبدو مبرراً إلى حد ما." وتابع أوال أن "هذا التجاهل نابع من مواجهة مصيرية مع التنظيمات الإرهابية التي تواصل زحفها بلا هوادة، وفي ظل انهيار التحالفات السابقة بين دول المنطقة مع فرنسا

---

[9] جلال، أحمد. السياسات المائية لدول حوض بحيرة تشاد. يونيو 11، 2025.

والقوى الغربية، ودخول لاعبين دوليين جُدد، لذا فإن بقية الدول انشغلت في الدفاع عن خطوط المواجهة الأمامية وليس لديها الوقت ولا الموارد الكافية لمواجهة التنظيمات المتشددة التي قوت شوكتها بصورة كبيرة، خصوصاً عندما نتحدث عن (بوكو حرام) الذي أصبح أكثر جرأة في شن هجماته". ومع استمرار نضوبها فإن المخاوف الآن من أن تتسبب البحيرة بنزوح وهجرة آلاف السكان من دولهم نحو السواحل الأوروبية التي تشهد أصلًا تدفقاً لكثيرين من القارة السمراء، حيث ينتهي المطاف بكثيرين منهم غرقاً في البحر الأبيض المتوسط. في هذا الوقت قال برا إن "استمرار تقلص مساحات بحيرة تشاد مع الاضطرابات الأمنية سيؤدي إلى نزوح كبير ما سيفاقم حاجات مئات الآلاف من السكان" وفي ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم من قبل الدول المعنية فإن الغموض سيظل يكتنف مستقبل هذه البحيرة[10]".

فيما يخص العلاقة بين تغير المناخ وتصاعد دور الجماعات المسلحة، فإنّ التغيرات المناخية تمثّل حافزًا محوريًا لتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية في أفريقيا، خاصةً أن الدول الأكثر عرضة للظواهر المناخية المتطرفة، تُعد أرضًا خصبة للنزاعات وارتفاع معدلات العنف، فضلًا عن تنامي المعاناة من الفقر، من ثم، تكون بيئة مثلى لتجنيد المزيد من العناصر الإرهابية. تضم منطقة حوض بحيرة تشاد أجزاءً من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، ويعتمد نحو 90% من سكان المنطقة على إمدادات مياه البحيرة المتضائلة ومياه الأمطار بصورة رئيسة، وتواجه المنطقة واحدة من كبرى الأزمات الإنسانية في العالم منذ عام 2017، حيث يعاني أكثر من 7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، هذا فضلًا عن نزوح ما يقرب من مليوني شخص بسبب الصراعات بالمنطقة.

وفي الآونة الأخيرة، تفاقمت الظواهر المناخية الحادة بتلك المنطقة، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي الزراعية، ما تسبب في تدهور الأمن الغذائي، حيث يتنافس نحو 30 مليون شخص في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون على إمدادات المياه المتضائلة في البحيرة، وهو ما يفسح المجال لزيادة نشاط الجماعات الإرهابية خاصة جماعة بوكو حرام التي تنشط بتلك المنطقة. وقد أدت الظواهر المناخية المتطرفة في منطقة بحيرة تشاد إلى تدهور الإنتاج الزراعي، ومن ثم، عمدت جماعة بوكو حرام إلى استغلال الأوضاع، وفرضت سيطرتها على مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة ببحيرة تشاد، فقد أدى هجوم الجماعة في أواخر 2020 إلى قتل ما لا يقل عن 81 مزارعًا بالإضافة إلى مقتل مئات الأشخاص بولاية زامفارا الواقعة شمال غرب نيجيريا [11]" يتسم سياق النزاع، إلى جانب الجغرافيا، باضطرابات اجتماعية وتصاعد للعنف عند هامش استجابات الدولة التي تستهدف عموماً إنهاء النزاع.

---

[10] الحيدري، صغير. بحيرة تشاد ضحية الإرهاب والتغير المناخي. اندبندنت عربية، صحافي تونسي، 10 يناير 2025.

[11] أبو ضيف، فاروق حسين. تغير المناخ بوابة الإرهـاب في شرق أفريقيا والساحل. 11 أكتوبر 2023.

غير أن هذه الاستجابات قد تؤدي في أحيان عديدة إلى تضخيم العنف وإعادة تشكيل الموارد المتاحة. فمن جهة، ساهمت قدرة بوكو حرام على تكييف أساليبها العملياتية، وتأمين مصادر اقتصادية، وتجنيد عناصر جديدة في سياق مواجهتها لاستجابات الدول، في تشكيل مسار الأزمة. ومن جهة أخرى، أدت الاشتباكات بين الدول والمجتمعات إلى خلق حالات نزاع جديدة تزيد من تعقيد المشهد العام. كما أن دخول فاعلين عنيفين آخرين بعضهم يقف مع الدولة أو ضدها أو ضد المجتمعات أضاف بعداً آخر من أبعاد النزاع.

وتؤدي هذه التفاعلات إلى تغيّر أسباب النزاع وتجلياته. وتساعد دراسة هذه الاستمراريات والانقطاعات بين أنماط النزاع المختلفة في المنطقة على وضع أسس للاستجابات طويلة المدى الرامية إلى الاستقرار وبناء السلام[12]" تواجه تشاد أزمة إنسانية مطوّلة، إذ يحتاج ما يقارب 40 في المئة من سكانها إلى المساعدة الإنسانية. وتشمل العوامل الرئيسية المحرّكة للأزمة الأخطار المناخية، والطوارئ الصحية، والنزاعات. ومنذ اندلاع النزاع المسلح في السودان المجاور في أبريل 2023، شهد شرق تشاد تدفّقاً كبيراً للاجئين السودانيين بلغ 708,000 شخص، إضافة إلى 222,000 من العائدين التشاديين حتى نوفمبر 2024، مع توقّع وصول أعداد إضافية مع استمرار العنف. وفي عام 2025، سيحتاج نحو 7.8 ملايين شخص في تشاد إلى المساعدات الإنسانية، ارتفاعاً من 6 ملايين في عام 2024. ويعكس هذا الارتفاع تأثيرات الفيضانات على الأمن الغذائي وسبل العيش، إلى جانب تزايد مخاطر الأوبئة وانتشار الأمراض التي أرهقت قدرات التكيّف. كما يتأثر جنوب تشاد بالعنف المسلح الناتج عن النزاعات بين المجتمعات المحلية وبالأوضاع الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة، مع وجود ما يقرب من 30,000 نازح داخلي. وقد يؤدّي تنامي العنف بين المجتمعات في هذه المنطقة إلى زيادة عدد النازحين في عام2025. [13]

وفي منطقة بحيرة تشاد، تواصل الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل بوكو حرام تنفيذ هجمات، مما تسبب في وجود 221,000 نازح داخلي و41,500 عائد (IOM) مزيد من النزوح. وفي تموز 2024، سجّل المنظمة الدولية للهجرة تشادي في هذه المنطقة. وخلال الفترة بين شباط وايلول 2024، تم الإبلاغ عن 898 حادثة حماية، وهو ارتفاع كبير مقارنة بعام2023. وقد يؤدّي ازدياد نشاط بوكو حرام إلى تفاقم النزوح ومشكلات الحماية في عام2025 [14]".

[13] Conflict Analysis in the Lake Chad Basin 2020-2021. Trends, developments and implications for peace and stability, P8.

[14] العمل الإنساني. تشاد - نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2025. مقالة، 4-12-2024.

تجاوزت الاضطرابات الامنية في تلك المنطقة محيطها الجغرافي الضيق لتشمل تهديد الدول المجاورة ضمن حوض بحيرة تشاد اذ تحول النشاط الاجرامي للأهالي وسيلة البقاء الوحيد على قيد الحياة. وقد استفادت تلك الجماعات من تلك الأجواء غير المستقرة وعلى رأسها (بوكو حرام) النيجيرية التي زادت قوتها بسبب معدلات التجنيد المرتفعة من سكان البحيرة، وهو ما أدى الى زيادة وزارة الدفاع النيجيرية من ميزانيتها لمواجهتها بكل قوة، حيث وصلت ميزانية الوزارة خلال الفترة من 2009 حتى غاية 2018 قرابة 21 مليار دولار، الجزء الأكبر منها مخصص لمكافحة تلك الجماعة وفاقمت الأزمة الأوضاع المعيشية الصعبة الناجمة عن جفاف البحيرة التي دفعت شريحة كبيرة من الأهالي لعبور الحدود الى الدول المجاورة وهو ما يمثل تهديدا واضحا لأمن تلك الدول، لاسيما بعد اختفاء احترام الحدود حيث يمكن للبعض الهروب بالمواشي وبعض الأمتعة دون رقابة أو تشديد، مما أدى خلق حزمة من القضايا الاجتماعية والسياسية المعقدة بين بعض القبائل والأنظمة الحاكمة لتلك الدول. ويرجع بروز الجماعات الارهابية الى الأزمات السياسية والاقتصادية والطبيعة المعقدة وجفاف بحيرة تشاد احدى هذه الأزمات الطبيعية التي أثرت في ظهور هذه الجماعة ومنذ أن برزت بوكو حرام في عام 2002 بوصفها طائفة اسلامية في بورنو شمال نيجيريا ثم الى تمرد مسلح في عام 2009، ازدادت قبضتها الخانقة حوض بحيرة تشاد مستغلة نمو الحشائش والقصب في مناطق امتداد البحيرة السابق مما جعلها مناطق اختباء وتمكين للجماعة، أدى التطرف المتزايد لبوكو حرام للاصطدام المباشر مع الجيش النيجيري، وبعد اعدام زعيمها في عام 2009 بعد ذلك الى الواجهة بعد هروب جماعي من السجن، نفذت الجماعة هجمات عنيفة ضد الشرطة ومكاتب الأمم المتحدة والمدنيين، ولا شك ان التمرد أدى الى هجرات جماعية من نيجيريا الى الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة[15]."

[15] عويد، بشار محمد. التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية: حوض بحيرة تشاد أنموذجًا. مجلة بحوث "الشرق الأوسط"، المجلد 10، العدد 80، أكتوبر 2022

المطلب الرابع

سبل المواجهة والحلول الممكنة

تواجه تشاد تحديات معقدة ومتنوعة تمس جوانب الحياة كافة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو ثقافية. وتزداد أهمية البحث عن سبل فعّالة لمواجهة هذه التحديات في ظل سرعة التغيرات التي يشهدها العالم، مما يتطلب حلولًا مبتكرة ترتكز على التخطيط السليم، والتعاون المجتمعي، والاستفادة من الخبرات المتاحة. إن سبل المواجهة لا تقتصر على ردود فعل آنية فحسب، بل تشمل أيضًا وضع استراتيجيات طويلة الأمد تعالج جذور المشكلات وتضمن استدامة النتائج. ومن هنا تبرز ضرورة استعراض الحلول الممكنة، وتقييم مدى فعاليتها، واختيار الأنسب منها بما يلبي احتياجات الحاضر ويحافظ على فرص المستقبل. حيث يتطلب الأمر برامج تنموية تستهدف المناطق الأكثر تعرضًا للأضرار المناخية، للحد من دوافع النزوح كما يمكن للدول والمنظمات الدولية تبني سياسات جديدة تُراعي حقوق الأشخاص المتأثرين بتغير المناخ وتوفّر لهم الدعم والمأوى مع وضع أطر قانونية لحماية المهاجرين.

تترتب على التغيرات المناخية جملة من التداعيات المتشابكة على الدول الأفريقية. ولم تعد تلك التداعيات تقتصر على انتشار الظواهر المناخية المتطرفة فحسب، وإنما أصبحت تمتد إلى التأثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول القارة خصوصًا دول الساحل الإفريقي التي أصبحت مسرحًا لانتشار الجماعات المسلحة التي تستغل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاجتذاب مزيد من الأشخاص إلى صفوف مقاتليها. ورغم اعتراف الاتحاد الإفريقي بتلك التداعيات، إلا أنه لم يبذل الجهد اللازم للحيلولة دون تفاقمها. وفي هذا الإطار، يمكن للمجتمع المدني سد هذه الفجوة عبر سرعة الاستجابة للتوترات القائمة، ومعالجة التداعيات السياسية والاجتماعية للتغيرات المناخية في منطقة الساحل. في ضوء التداعيات المتشابكة لتغيُّر المناخ وتأثيراتها السلبية على الأمن الإنساني، لا يمكن معالجة الظواهر المناخية من المنظور البيئي فقط، وإنما يتعيَّن إدراج أهداف مكافحة التغير المناخي ضمن مخططات التنمية الشاملة في القارة، لا سيَّما وأن معالجة عواقب التغيرات المناخية من شأنها دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتعزيز التنمية الاقتصادية في القارة السمراء، بما يسهم في احتواء الصراعات وأعمال العنف التي تشهدها القارة في المستقبل، مع أهمية إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية خاصة في قطاع الزراعة الذي يُعد بمثابة العمود الفقري للعديد من اقتصاديات الدول الأفريقية، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في قطاع السياحة، ودعم جهود التنمية المستدامة في المناطق الساحلية. وفيما يتعلق بسُبل مكافحة التغيرات المناخية في أفريقيا، تحتاج دول القارة إلى زيادة الوعي بالمخاطر المتشابكة للتغيرات المناخية، خصوصًا التهديدات الأمنية المتفاقمة التي تواجه القارة، والتي تقف كحجر عثرة أمام إقرار سياسات وطنية وإقليمية فعالة لمجابهة المخاطر المحدقة بالأمن المناخي.

وتتمثل أبرز التوصيات في مجال مكافحة التغيرات المناخية:

أهمية بناء وتعزيز القدرات في العمل المناخي بأفريقيا- تعزيز دبلوماسية المناخ- العمل على توسيع نطاق الحماية المقدمة للاجئي ونازحي المناخ. من الضروري تكثيف الجهود الدولية والإقليمية التي تستهدف تحقيق العدالةالمناخية. ضرورة التركيز على آليات السلام البيني من أجل منع تصاعد التوترات والحروب والصراعات التي قد تندلع بسبب التغيرات المناخية- تزايد أهمية إدراك تلك التحولات التي تلحق بمسرح العمليات جراء تغير المناخ، من أجل مواكبتها- ضرورة تفعيل دور مركز مكافحة الإرهاب لتجمع الساحل والصحراء لمكافحة الجماعات الإرهابية.

الخاتمة

التغير المناخي هو عامل ديناميكي محفز للعنف في القارة، إذ تشير التقديرات إلى أن التغيرات المناخية والتداعيات الكارثية المصاحبة لها، خاصة الجفاف والتصحر والشُح المائي، ستؤدي إلى تقويض الأنشطة الزراعية والأمن الغذائي، ومن ثمّ نزوح ملايين الأشخاص، بما يفاقم النزاعات والأزمات التي تشهدها القارة، ويخلق بدوره بيئة خصبة لنمو وانتشار الجماعات الإرهـابـية.

ويتعيّن على الدول الأفريقية أن تنظر إلى ظاهرة تغير المناخ باعتبارها متغيرًا ديناميكيًّا ينطوي على جُملة من الانعكاسات على نماذج الأمن والاقتصاد والتنمية في القارة[16]".

ومن أهم أسباب تقلص مساحة بحيرة تشاد انخفاض مستوى المياه في نهر شاري وهو النهر المغذي لهذه البحيرة نتيجة تناقص الأمطار ومواسم الجفاف الطويلة والمتعددة التي حلّت على منطقة الساحل الإفريقي وسوء الاستخدام البشري، بالإضافة إلى التغطية المستمرّة لمسارات هذا النهربالكثبان الرملية، وكذلك التغير المناخي وخصوصاً ظاهرة الإحتباس الحراري. وقد أُقترحت بعض الحلول التي يُمكنها مع الوقت زيادة مستوى مياه البحيرة، والسماح لها بالعودة إلى مساحة تقارب ما كانت عليه سابقاً، أحدها يتمثل في تنفيذ مشروع سد "بالمبو" على نهر "أوبنقي" وحفر قناة مياه تربط بين نهر "أوبنقي" ونهر "شاري" المغذي للبحيرة، والسماح للمياه بالتدفق من نهر "أوبنقي" نحو نهر "شاري" ثم إلى البحيرة، إلا أنّ هذا العمل خارج قدرة الدول الإفريقية المحيطة بالبحيرة، مع بقاء الأمل موجوداً في حال تطوّع الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف".[17]

من غير المرجح هزيمة بوكو حرام بأساليب عسكرية فقط، بسبب تعقيد الأزمة، يعني أن المشكلة متعددة الأبعاد، ويجب أن تعالج دوافع الصراع والتطرف مما ينعكس على تحسين الاستقرار الأقليمي، وتوافر الموارد البيئية والعلاقات الاجتماعية وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من التطرف لإعادة تأهيل حوض بحيرة تشاد حيث تهدف العديد من البرامج التي يقودها المانحون الى استعادة الحكم المحلي والخدمات واصلاح النظم الاجتماعية

---

[16] أبو ضيف، فاروق حسين. تغير المناخ بوابة الإرهـاب في شرق أفريقيا والساحل. 11 أكتوبر 2023.

[17] أيوب، أ. نسيم منصور. حلول ومقترحات لمواجهة جفاف بحيرة تشاد. صحيفة رسالة الجامعة، 10-10-2019

والتماسك واعادة دمج المقاتلين السابقين، وهذه الأساليب ضرورية لمعالجة الدوافع الجذرية وتقليل الحافز للانضمام الى المنظمات المتطرفة. وتعد الادارة الجديدة للمياه أمرا بالغ الأهمية لتعزيز مرونة وسبل العيش ومعالجة دوافع التطرف، لذا اعتمدت لجنة حوض بحيرة تشاد ومفوضية الاتحاد الافريقي استراتيجية اقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود، والتي توفر الأمل في تعاون شامل عبر، ومع ذلك فان البحيرة بحاجة ماسة الى أنظمة مراقبة محسنة، الأمر الذي يتطلب تمويلا وإشرافا وتشغيلا وتعاونا أفضل، وهذا مهم بشكل خاص في مواجهة التأثيرات المناخية التي من المحتمل ان تتسبب في تقلب مياه البحيرة بشكل أكبر، وأي تخطيط مستقبلي حول الاستقرار وبناء السلام والتنمية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار كيف سيؤدي تغير المناخ الى تعميق نقاط الضعف الحالية إذ تعطي معالجة دوافع انعدام الأمن بطريقة متعددة الأشكال بعض الأمل في وقف مد الصراع في حوض بحيرة تشاد" [18].

تتلخص الحلول المقترحة لمواجهة التحديات الأمنية وتغير المناخ في تطوير وتفعيل الاستراتيجيات والاستجابات للتغلب على تحديات الأمن المرتبطة بتغير المناخ. فلابد أن تتألف من نُهج متوسطة وطويلة الأجل للصمود والتعافي. كما تسعى الاستجابة متوسطة الأجل إلى استعادة سبل العيش والوصول إلى الخدمات الاجتماعية مثل المياه والصحة والتعليم، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات الهشة. وكذلك تركز الاستجابة طويلة المدى على تحديث الزراعة وتوسيعها لتحسين سبل العيش، ويشمل أيضًا تعزيز التكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية من خلال تطوير حكومة محلية أكثر فعالية، مع تعزيز التماسك الاجتم مع الوضع في الاعتبار أن الإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى يواصلون التكيف مع الظروف واستغلال نقاط الضعف لزيادة انتشار العنف في المنطقة.

إن التغلب على الازمة الغذائية في البلاد يحتاج الى تضاعف الجهود من قبل الجميع مع التخلي عن مسالة تحرير الاسعار وضرورة دعم السلع من قبل الحكومة ومساهمة الزعماء الدينيين سواء الاسلامي والمسيحي في منابرهم لحث التجار على نبذ الجشع والاحتكار وهي فرصة من أجل انجاح مبادرات المجتمع المدني في بث روح المحبة والإخاء والتعايش السلمي.

كما يجب أن تكمن أولوية عمل منظمات المجتمع المدني في الحرص على عدم تعرض الزراعة والأنشطة ذات الصلة لأي اضطرابات، وبالتالي ضمان تزويد المزارعين والمزارعين الرعاة، بما في ذلك النازحون داخليًا، بمدخلات ذات أهمية زمنية حاسمة، منها البذور والأسمدة، لا سيما في حالة ارتفاع الأسعار، قبل موسم الزراعة الرئيسي المقبل في المنطقة. ويجب أن يكمن الإنتاج الزراعي والوصول إلى الزراعة في صميم الجهود المبذولة بهدف التخفيف من وطأة هذه الأزمة على الفور.

---

[18] عويد، بشار محمد. التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية: حوض بحيرة تشاد أنموذجًا. مجلة بحوث "الشرق الأوسط"، المجلد 10، العدد 80، أكتوبر 2022.

والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من سكان الريف يعتمدون على شكل من أشكال الزراعة من أجل بقائهم. ولذلك، يجب على الاستجابة الإنسانية والحلول الدائمة مراعاة ذلك ووضع سكان المنطقة وأولوياتهم واحتياجاتهم في صلب الجهود الهادفة إلى معالجة هذه الأزمة المتفاقمة.

في ختام مناقشة الحلول المقترحة لقضية تشاد، يتضح أن الطريق نحو الاستقرار والتنمية يتطلّب مقاربة شاملة تُعالج جذور الأزمة بدل الاكتفاء بمعالجة مظاهرها. فتعزيز الحوار الوطني الشامل، وإرساء مؤسسات ديمقراطية قوية، والالتزام بانتقال سياسي واضح الملامح والمدة، يشكّلون حجر الأساس لأي حلّ مستدام. كما أن تحسين الأوضاع الاقتصادية، ودعم الإدماج الاجتماعي، وتطوير البنى التحتية، تعدّ عناصر ضرورية لتخفيف التوترات وفتح آفاق التنمية. من جهة أخرى، فإن تعزيز الأمن عبر إصلاح القطاع العسكري والأمني، ومحاربة الفساد، وتوسيع دور المجتمع المدني، يساهم في بناء الثقة بين الدولة والمواطن. ولا يمكن إغفال أهمية التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستقرار، خاصة في ظل التحديات العابرة للحدود التي تواجه المنطقة.

ختاماً، فإن مستقبل تشاد لن يُصنع إلا بإرادة وطنية صادقة، واستراتيجيات طويلة المدى، وتكاتف الجهود بين الدولة والمجتمع والشركاء الخارجيين. وعندما تجتمع هذه العناصر، يصبح تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة هدفاً ممكناً وقابلًا للتحقق.

المصادر

1. أحمد، أبو ذر هارون محمد. ظاهرة الهجرة في سياق التغير المناخي. مجلة شؤون استراتيجية، الرباط، المغرب، العدد 1، مارس 2024, ص 217.

2. حسن، خالد السيد د. التغيرات المناخية والاهداف العالمية للتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2021، ص 117-118.

3. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة.

4. كمال، د. غادة. تداعيات تغير المناخ في بحيرة تشاد على الأمن الأفريقي (دراسة). يناير 17، 2023.

5. عبد الفتاح، أميرة التغيرات المناخية تضاف إلى البطالة كأسباب للهجرة في تشاد. 16 نوفمبر 2025.

6. مجموعة البنك الدولي. الأمن الغذائي في تشاد: نجاح إشراك اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في زراعة البساتين. 17-12-2019.

7. جلال، أحمد. السياسات المائية لدول حوض بحيرة تشاد. يونيو 11، 2025.

8. الحيدري، صغير. بحيرة تشاد ضحية الإرهـ ـاب والتغير المناخي. اندبندنت عربية، صحافي تونسي، 10 يناير 2025.

9. أبو ضيف، فاروق حسين. تغير المناخ بوابة الإرهـ ـاب في شرق أفريقيا والساحل. 11 أكتوبر 2023.

10. العمل الإنساني. تشاد - نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي 2025. مقالة، 4-12-2024.

11. عويد، بشار محمد. التغيرات المناخية وأثرها في بعض المشكلات السياسية الدولية: حوض بحيرة تشاد أنموذجًا. مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 10، العدد 80، أكتوبر 2022.

12. أيوب، أ. نسيم منصور. حلول ومقترحات لمواجهة جفاف بحيرة تشاد. صحيفة رسالة الجامعة، 10-10-2019.

13.ايرين ماكفي, صفاء أوتاني، تأثير تغير المناخ على الهجرة والنزوح ودور حوكمة الحدود في المنطقة العربية، دار جامعة نايف للنشر (سلسلة الدراسات الأمنية)، السعودية، 2025.

14. ميران حسين، الآثار الاجتماعية للهجرة البيئية على المجتمع العراقي، الندوة العلمية السنوية – العراق، 2025.

15. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تغير المناخ وقابلية التأثر في "الشرق الأوسط"، كراسة إستراتيجية مترجمة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2023.

16. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، التقرير العربي حول تقييم تغير المناخ، 2015.

17. عبد الله بن محمد العتيبي، التغير المناخي وأثره في الهجرة القسرية: مقاربة قانونية دولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد (12)، العدد (2)، جامعة الكويت، الكويت،2022.

18. McAdam, Jane. Climate Change, Forced Migration, and International Law. 1st ed. Oxford University Press, United Kingdom, 2012.

19. American University, IOM Chad, Chad Food Security Cluster. Climate Change, Food Security and Migration in Chad: A Complex Nexus. Joint report, P 22.

20. Conflict Analysis in the Lake Chad Basin 2020-2021. Trends, developments and implications for peace and stability, P8.